

Distr.: General
18 December 2003
Arabic
Original: English



بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن

أدلى رئيس مجلس الأمن، في الجلسة ٤٨٨٧ للمجلس، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في ما يتصل بنظر مجلس الأمن في البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت"، بالبيان التالي باسم المجلس:

"استمع مجلس الأمن اليوم إلى إحاطة من السفير يولي فورونتسوف، المنسق الرفيع المستوى التابع للأمين العام، بشأن التقرير الرابع عشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

"وأعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل للسفير فورونتسوف وجهوده التي لا تكل بشأن المواضيع المتصلة بالرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية. ووافق المجلس على استمرار الولاية الممنوحة له عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

"وشاطر مجلس الأمن الأمين العام الآراء التي أعرب عنها في تقريره. وأدان المجلس بشدة قتل الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة على يد النظام العراقي السابق انتهاكاً للقانون الدولي، وأدان على وجه الخصوص إبعاد مدنيين من الرجال والنساء من الكويت وإعدامهم بلا رحمة في مناطق نائية بالعراق وكذلك طمس الحقائق لمدة عقد كامل. وأعرب مجلس الأمن عن أمله القوي في العمل على مثول المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة أمام العدالة.

"وأعرب مجلس الأمن عن تعازيه الحارة لجميع عائلات الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة. وأبدى قلقه المستمر إزاء المحنة التي تعانيها عائلات الأشخاص الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً.



”وشدد المجلس على أهمية العمل الذي تضطلع به سلطة التحالف المؤقتة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، واللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية، وأهاب بجميع الأطراف المعنية الاستمرار فيما تضطلع به من عمل من أجل التوصل إلى حل مرض بشأن جميع الجوانب الإنسانية المتعلقة المشمولة بالولاية المنوطة بالسفير فورونتسوف.

”وأبدى مجلس الأمن أسفه الشديد لعدم إعادة الممتلكات الكويتية حتى الآن إلى الكويت، مما فيها المحفوظات الوطنية. وحث سلطة التحالف المؤقتة والأطراف الأخرى المعنية على مواصلة التزامها بالبحث عن جميع الممتلكات والمحفوظات الكويتية وإعادتها إلى الكويت عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ووافق مجلس الأمن على أن تظل ولاية السفير فورونتسوف قيد الاستعراض، وأعرب عن تطلعه لتلقي تقريره المقبل.“